دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 33، العدد 1، 2006

الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة

*عبد العزيز موسى علي**

ملخـص

تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة تركيبية دلالية في جهود النحويين، في مبحث الفصل بين المتلازمين، لتؤكد فكرة مؤداها أن النحويين العرب لم يغفلوا الاهتمام بدلالة التراكيب في تقرير قواعدهم وأحكامهم النحوية، فعمدت الدراسة إلى استصفاء جهد النحويين في هذا المبحث، وعرضته في إطارين عامين: الأول الفصل المطّرد، وهو ما كان بين متلازمين يحافظان على وضوح قرينة التلازم على الرغم من الفصل بينهما، والثاني غير المطّرد أو النادر، ويكون بين متلازمين تخفى فيهما قرينة التلازم في حالة الفصل بينهما.

وأظهرت الدراسة أن ثمة مسوغين عامين لقبول الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة؛ أولهما: طبيعة العلاقة بين المتلازمين؛ فقد تضعف العلاقة بينهما فيسوغ الفصل، أو ربما كانت هذه العلاقة قادرة على المحافظة على وجودها على الرغم من انفصال المتلازمين. وثانيهما: نوع الفاصل الذي يفصل بين المتلازمين؛ أهو أجنبي عن المتلازمين أم يتصل بأحدهما بسبب؟ أو أهو مماً يتوسع فيه في الكلام أم مما يلتزم موقعاً محدداً؟

وخلصت الدراسة عموماً إلى أن النحويين كانوا يجيزون الفصل أو يمنعونه بالنظر إلى اطراد أحكام الفصل النحوي مع الأصول التركيبية المقررة وإلى مدى وضوح دلالة التركيب إذا فصل بين المتلازمين.

الكلمات الدالة: التركيب، الدلالة، التلازم، التحويل، الفصل المطرد.

المقدمـــة

عرفت اللغة العربية مجموعة من الأزواج المتلازمة التي تتحد معا اتحادا وظيفيا، لتؤدي معنى نحويا، لا تقوى المفردة النحوية على أدائه منفصلة عن قرينتها، فتصبح المفردتان المتلازمتان كالشيء الواحد، فلا تذكر إحداهما إلا وتطلب الأخرى، لذلك وضع النحويون ضوابط تحكم عملية الفصل بين الزوجين المتلازمين، وصنفوا هذا الفصل بالنظر إلى هذه الضوابط إلى نوعين :مطّرد، وهو الذي يكون ضمن مسوغات تضمن له المحافظة على القيمة الدلالية للجملة بعيدةً عن اللبس، وألاّ يتعارض مع قواعد التراكيب النحوية، والنوع الثاني من الفصل النحوي هو ما يسميه النحويون الفصل القبيح(1)، وأرى أنّه لا ينبغي أن يستخدم هذا التعبير تحاشياً من الوقوع في الحرج الديني بنسبة القبح إلى الكتاب العزيز؛ لأن هذا النمط من الفصل النحوي ورد في الكتاب العزيز على بعض القراءات القرآنية، لذا أفضل أن أسميه الفصل النادر أو غير المطّرد.

ويقرر النحويون أن الفصل بين المتلازمين يزداد قبحاً كلما قوي الترابط بينهما، يقول ابن جني: "وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما".(2)

لذا فهم يرون أن أقبح ما يكون الفصل ما وقع بين حرف الجر والاسم المجرور، أو المضاف والمضاف إليه نظراً لشدة الارتباط بينهما. يقول ابن جني: "والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه".(3)

ومما يجري عليه الفصل النادر غير المطّرد الفصل بين التابع والمتبوع، والموصول وصلته، والأداة ومدخولها، والمميز والتمييز، لأن التلازم بين هذه الأزواج قوي ومتبادل، فكل زوج منها يقتضي صاحبه، فلا يمكن أن يوجد منعوت من غير نعت ولا نعت من غير منعوت، وكذلك بخصوص سائر الأزواج،(4) وبسبب هذا التلازم المتبادل فقد كُره الفصل بينهما وعوملا معاملة الشيء الواحد(5)، لأن الفصل بينهما يؤدي إلى اختلال علاقتهما، لذلك نرى النحويين يجتهدون في إيجاد تخريج لغوي لما ورد عن العرب من هذا الفصل.

والذي يدعو النحويين إلى إيجاد تخريج لغوي للفصل غير المطّرد، وإلى وضع ضوابط للفصل المطّرد هو رغبتهم في تفسير خرق قرينة التلازم في البنية الأصلية للجملة العربية،

---

* كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية. تاريخ استلام البحث 2004/10/12، وتاريخ قبوله 2005/3/7.

فالمفردتان المتلازمتان تؤديان معنى وظيفياً في الجملة من خلال ترابطهما، أو قل من خلال تجاورهما، ومن خلال ارتباطهما معاً ببؤرة الجملة، لكي تكون الجملة متماسكة تركيبياً وواضحة دلالياً، فخرق قرينة التلازم يفسد الجملة إن لم يوجد مسوغ لذلك الخرق.

وسأناقش في الصفحات التالية صفوة قول النحويين في الفصل المطّرد، وسأعرض للفصل غير المطّرد من خلال مناقشة بعض النماذج النحوية المتلازمة التي تنتمي إلى هذا النوع.

أولا: الفصل المطّرد

نتبين من خلال استطلاع المصنّفات النحوية أن الفصل النحوي يكون سائغا مطّردا بالنظر إلى أحد اعتبارين: الأول نوع المتلازمين، والثاني نوع الفاصل الذي يعترض مجرى النمط التركيبي، ففي ما يتصل بالاعتبار الأول يكون الفصل مطّرداً سائغاً إذا كان بين المسند والمسند إليه، وإنما كان سائغاً لأن الترابط فيه بين المتلازمين ترابط اقتضاء أكثر منه ترابط مجاورة أو اقتران، فلابد للمبتدأ من خبر ولا بد للخبر من مبتدأ، ولا يقبل في قواعد النحويين وجود واحد دون الآخر مذكوراً أو مقدراً، ولكن قواعدهم تقبل عدم تجاورهما ضمن ضوابط معينة كتلك التي تتحكم في عمليات الحذف والتقديم والتأخير والزيادة النحوية، بوصفها عمليات فصل بين المسند والمسند إليه، بمعنى أن النحويين نظروا إلى قوة الارتباط بين المفردتين المتلازمتين بدرجات متفاوتة، فالترابط بين المضاف والمضاف إليه، أو بين الجار والمجرور، أو بين النعت والمنعوت، أو الصلة والموصول أقوى من الترابط بين المسند والمسند إليه، لذا قبلوا الفصل بين المسند والمسند إليه، وعدوا هذا الفصل سائغاً مطّرداً، وهو فوق ذلك يؤدي معنى تحويلياً جديداً في الجملة، ويسلم إلى غاية بلاغية،(6) كالفصل بين الفعل والفاعل، نحو قولك: (حفظ القصيدة زيد)؛ إذ فصل بين المتلازمين الفعل والفاعل بالمفعول به (القصيدة)، فهذا الفصل سائغ وكثير في الواقع الاستعمالي للغة، وفيه إضافة معنى التوكيد على المعنى الأصلي للجملة، لأن تحويل المفعول به إلى مركز متقدم على الفاعل، ليحلّ بينه وبين فعله، وهما قطبا الجملة، يجعله عنصر السيادة في الجملة ومحطّ استرعاء المتلقي.

والذي جعل ترابط المجاورة بين المسند والمسند إليه أضعف من سائر الأزواج المتلازمة، أن المتلازمين فيه لم يؤلفا تركيباً واحداً يؤدي وظيفة نحوية واحدة من خلال ارتباطهما معاً ببؤرة الجملة، وإنما هما ركنان مستقلان من حيث الوظيفة النحوية ومتلازمان من حيث الاقتضاء، وليس الأمر كذلك مع سائر الأزواج المتلازمة، فالمضاف يؤلف مع المضاف إليه تركيب إضافة، ويرتبط هذا التركيب كوحدة واحدة ببؤرة الجملة، وكذلك الموصول وصلته، يشكلان تركيباً واحداً لا يستقل بنفسه إنما يرتبط ببؤرة الجملة، بمعنى أنهما يشكلان ما يشبه المفردة الواحدة داخل التركيب الجملي، فيكون الفصل بينهما كفصل المفردة الواحدة إلى جزأين، لأنهما معاً يشكلان عنصراً واحداً في الجملة، بينما المسند والمسند إليه يشكلان ركنين متلازمين. فكان الفصل بين الجزأين المتلازمين أسهل من فصل شقي العنصر الواحد.

ومهما يكن من أمر، فإن الأصل في المسند والمسند إليه أن يتلازما(7)، لأن العلاقات النحوية تكون أكثر وضوحاً من خلال هذا التلازم، وإذا خرقنا هذا الأصل فلا بد من أن يكون لأغراض دلالية يقصد إليها المتكلم، أو يكون استجابة لمتطلبات صحة التركيب الجملي.

ويتداخل الفصل النحوي المطّرد بهذا المعنى مع مباحث التقديم والتأخير والحذف والزيادة، فالفصل المطّرد بين المتلازمين قد يكون صورة من صور التقديم أو التأخير، أو يكون صورة من صور الحذف، أو ربما كان بالزيادة بين المتلازمين.

فالتقديم والتأخير(8) نحو قولنا: (أكرم والديه زيد) ففصلنا بين المتلازمين (الفعل والفاعل) بالمفعول به الذي حقه أن يأتي تالياً للفاعل، فقدم للعناية والاهتمام، وقد يفصل بين هذين المتلازمين بتقديم بعض فضلات الجملة مثل الحال في نحو قولنا: (جاء باسماً زيد) وغير ذلك مما حقه التأخير فيتقدم على الفاعل فيشكل فاصلاً بين الفعل والفاعل.

والأصل في الفعل والفاعل أن يتلازما لأن بينهما علاقة الفاعلية، ولكن لما كانت علاقة الفاعلية واضحة، وتستطيع أن تحافظ على وضوحها على الرغم من الفصل وتشكل قرينة نحوية دالة، ساغ الفصل بين الفعل والفاعل دون خشية حدوث لبس في دلالة الجملة، أو خلل في التركيب.

وكذلك الحذف(9) فقد يحذف أحد ركني الجملة المسند أو المسند إليه، فيشكل هذا الحذف خرقاً لتلازم هذين الركنين.

أما الزيادة(10) بوصفها نوعاً من الفصل النحوي، فتكون عندما يقع الزائد بين متلازمين، كما هو الحال مع ضمير الفصل الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: "أولئك هم المفلحون"(11) أو بين ما أصلهما مبتدأ وخبر نحو قوله تعالى: "كنت أنت الرقيب عليهم"(12)، ونحو قوله: "إن شانئك هو الأبتر"(13).

وذكر النحويون أن هذا الضمير يسمى فصلاً لأنه يفصل بين المتلازمين ليبين أن ما بعده خبر وليس نعتاً (14)، ورأى بعض الكوفيين أنه دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى به ويؤكد (15)، وحقيقة الأمر أن ما ذهب إليه الفريقان يمثل قيمتي الفصل بزيادة هذا الضمير، فيزاد ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما مبتدأ وخبر تحقيقاً لقيمتين: واحدة تركيبية والأخرى دلالية، وتتمثل التركيبية في أن الفصل بين المتلازمين يفيد الإعلام من أول الأمر بأن ما بعد الضمير خبر لا تابع، فحينما تقول: (زيد النشيط) قد يفهم أن (النشيط) نعت لزيد وأن الخبر لم يأت بعد، ولكنك حين تفصل بين المبتدأ والخبر فتقول: (زيد هو النشيط) تكون قد أظهرت أن (النشيط) خبر لا نعت. وتتمثل القيمة الدلالية في أمرين: الأول توكيد الكلام وتقويته، وهو ما أشار إليه بعض الكوفيين بقولهم: (دعامة)، والثاني الاختصاص، بمعنى أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره (16) فقولك (زيد هو النشيط) فيه توكيد لنسبة النشاط إلى زيد، وفيه كذلك إشارة إلى أنه ينفرد بالنشاط من بين سائر أقرانه.

وبهذا تكون نظرة النحويين للفصل بين المتلازمين بضمير الفصل قد جمعت إلى الاهتمام بالموقع الإعرابي بيان القيمة الدلالية المترتبة على اختلاف المواقع.

وأما الأمر الثاني وهو نوع الفاصل الذي يجعل الفصل النحوي سائغا مطّردا، فمنه ما اصطلح على تسميته (الاعتراض) وهو أن يفصل بين المتلازمين بجملة، لأنهم فرقوا بينه وبين الفصل، فإذا كان خرق قرينة التلازم بالمفرد فهو الفصل النحوي، وإذا كان بالجملة فهو الاعتراض، والجملة المعترضة في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي، فلا صلة لها بغيرها، ولا محل لها من الإعراب، وإنما هي تعبير خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفي أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع(17)، ولأجل هذا فإن الجملة المعترضة تتميز بنوع من الحرية، ويتوسع فيها كما يتوسع في الظروف، فيسمح لها أن تتوسط بين المتلازمين، دون أن يضطر النحويون إلى إيجاد تخريج نحوي لهذا الفصل، فهو فصل سائغ كثير في كلام العرب، لأنه لا يغير مجرى الكلام ولا يضعف العلاقة بين المتلازمين، فانظر في قوله تعالى: "فلا أقسم بمواقع النجوم، وإنّه لقسم ـ لو تعلمون ـ عظيم" ففصل بين الموصوف وصفته بجملة (لو تعلمون) ليستوقف المؤمنين ويسترعي اهتمامهم إلى عظمة هذا القسم من جهة، ومن جهة أخرى فيه صرف الأنظار إلى التفكّر في الآفاق وفي مواقع النجوم، ففي قوله تعالى : "لو تعلمون" إشعار للمؤمنين بأن ثمة علماً جليلا يتّصل بمواقع النجوم حبذا لو تتفكّرون فيه.

ومن الفواصل التي تجعل الفصل النحوي سائغاً، الفصل بالظرف والجار والمجرور، فإنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، لهذا يرى النحويون أنه لا يعتد بالفصل بين المتلازمين إذا كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لاتساع العرب في الظروف والمجرورات(18) فكأنك إذا فصلت بظرف أو شبه جملة من الجار والمجرور لم تفصل بشيء. وهذا ما يفسر تَسمح النحويين في الفصل بالظروف والمجرورات بين المتلازمات التي يقبح الفصل بينها، ففي أشد أنواع الفصل قبحاً وهو الفصل بين الجار والمجرور، قبل النحويون ذلك، ولم يعتدوا بالفاصل لكونه جاراً ومجروراً، من ذلك قول الشاعر:

مخلقة لا يستطاع ارتقاؤها
وليس إلى – منها – النزول سبيل(19)

ففصل بين (إلى) ومجرورها بالجار والمجرور (منها).

ومما قبلوا فيه الفصل بالظرف أو الجار والمجرور على الرغم من قبحه في غيره، الفصل بين المضاف والمضاف إليه كقول الشاعر:

لما رأت ساتيدمـا استعبـرت
لله در – اليـوم – من لامهـا(20)

ففصل بين المضاف (در) وما أضيف إليها بالظرف (اليوم).

وكقول الآخر في الفصل بالجار والمجرور بين المتضايفين:

هما أخوا- في الحرب- من لا أخاله
إذا خاف يومـاً نبوةً فدعا لهـا(21)

والأصل: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

ومما قبلوه في ذلك الفصل بالجار والمجرور بين إن ومدخولها، كقول الشاعر:

فلا تلحني فيها فإن – بحبها -
أخاك مصـاب القلب جم بلابلـه(22)

والأصل: فإن أخاك مصاب القلب بحبها.

ومن صور توسعهم بالظرف والجار والمجرور، أنهم أجازوا الفصل بهما بين فعل التعجب ومعموله، وهو من المواضع التي يقبح الفصل فيها، فلا يجوز أن تقول: (ما أضيع – حقاً- المودة عند من لا وفاء له، وما أبعد – يقيناً- المجاملة ممن لا حياء عنده). ويجوز أن تقول: (ما أضيع – في بلادنا- المودة عند من لا وفاء له، وما أبعد – بيننا – المجاملة ممن لا حياء له)(23).

وثمة نماذج أخرى تبين مدى اتّساعهم في الظروف والمجرورات، فنرى فيها الفصل غير الجائز يصبح جائزاً

مقبولاً إذا كان الفاصل ظرفاً أو شبه جملة من الجار والمجرور، مما يشير إلى أنهم لم يعتدوا بهما فاصلاً نحوياً، وكأن أحكام الظروف والمجرورات استثناء على الأحكام النحوية عامة، فالمنع والوجوب في غيرهما يصبحان مباحين فيهما.

وإن كنّا نقر للنحويين بقولهم: إن العرب توسعوا في الفصل بالظروف والمجرورات، فإننا في الوقت نفسه لا نذهب معهم كل مذهب، خاصة فيما يتصل بالفصل بين الجار والمجرور أو بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لقوة الترابط بين هذين الزوجين المتلازمين، ولأن رابطة التلازم بينهما تضعف في حالة الفصل بينهما، أو ربما تخفى تماماً حتى لا يعود المستخدم اللغوي قادراً على إدراكها. فمن الناحية التركيبية، يضعف أثر العامل في المعمول؛ فحرف الجر عامل ضعيف لا يصل إلى الاسم المجرور إذا فصل بينهما، والمضاف إليه يأخذ موقعه الإعرابي عن طريق تركيبه مع المضاف، لذا يبدو للناظر أن الفصل بين كلّ من هذين الزوجين المتلازمين هو فصل الشيء الواحد إلى جزأين، وليس مجرد فصل الشيئين المتلازمين.

ثانياً: الفصل غير المطّرد

يرى النحويون أن الفصل النحوي يقبح كلما زادت قوة الارتباط بين المتلازمين(24)، فثمة مجموعة من الأزواج المتلازمة في اللغة العربية لا تتضح العلاقة بينها إلا بتلازمها، فكرهوا الفصل بينها خوفاً من ضياع قرينة التلازم، وهي قرينة دالة يستند إليها المتلقّي في إدراك المعنى، فإذا فصل بين هذه الأزواج المتلازمة، فإن النحويين يعدون هذا الفصل خرقاً لقرينة التلازم على النحو الذي يجب أن يكون عليه الاستعمال اللغوي.

ويثبت الواقع الاستعمالي للغة هذا الأمر، فاللغة العربية لا تجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو الجار والمجرور، أو الصلة والموصول، أو التابع والمتبوع، إلا في حالات قليلة نادرة، إما أن يكون لها تخريج لغوي يسوغ الفصل بينها، وإما أن تكون من قبيل الضرورة الشعرية، أو الشذوذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

ومن النماذج النحوية التي تمثل هذا النوع من الفصل النحوي الأزواج التالية:

النموذج الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

استقبح النحويون الفصل بين المتضايفين، لأنهما بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين، فلا يصح أن يفصل بينهما، يقول ابن يعيش: "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما".(25)

وأجاز ابن مالك – في الاختيار- الفصل بين المضاف والمضاف إليه في حالات محددة، صنفها إلى قسمين: الأول ما يجوز فيه الفصل في سعة الكلام، والثاني ما يجوز فيه الفصل للضرورة.

فمن الفصل في سعة الكلام الفصل بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمضاف إليه بما نصبه المضاف، ومثال ذلك ما فصل بينهما بمفعول المضاف في قراءة ابن عامر: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم" (26) بنصب (أولاد) وجر الشركاء (27) فقد فصل بين المضاف (قتل) وهو مصدر والمضاف إليه (شركائهم) بمفعول المصدر (أولادهم).

ومن ذلك ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته: "ترك – يوماً- نفسك وهواها، سعي لها في رداها" (28) فقد فصل بين المضاف (ترك)، وهو مصدر، والمضاف إليه (نفسك) بالظرف (يوماً) الذي نصبه المضاف.

ومنه كذلك قراءة بعض السلف(29): "فلا تحسبن الله مخلفَ وعده رسله"(30)، حيث فصل بين المضاف (مخلف)، وهو اسم فاعل، والمضاف إليه (رسله) بمفعول المضاف (وعده).

ويفصل كذلك بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، ومثال ذلك ما حكاه الكسائي: "هذا غلام – والله – زيد".(31)

أما القسم الثاني، وهو الفصل للضرورة، فقد ذكر منه النحويون الفصل بين المتضايفين بأجنبي من المضاف، ومثاله قول أبي حية النميري:

كمـا خُط الكتاب بكف – يوما -
يهـودي يقـارب أو يزيـل(32)

حيث فصل بين المضاف (كفّ) والمضاف إليه (يهودي) بـ (يوماً) وهو أجنبي من المضاف، لأنه معمول للفعل (خطّ). وذكروا منه الفصل بين المتضايفين بنعت المضاف، ومثاله قول الشاعر:

نجوتُ وقد بل المرادي سيفهُ
من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ(33)

حيث فصل بين المتضايفين وهما (أبي) و(طالب) بنعت المضاف وهو (شيخ الأباطح)، والأصل: (من ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطحِ).

وذكروا منه الفصل بين المتضايفين بالنداء، ومثاله قول الشاعر:

كـأن بـرذون أبـا عصـام

زيـد حمـار دق باللّجــ ـ ـام(34)

ففصل بين المتضايفين: (برذون) و(زيد) بالنداء (أبا عصام)، والأصل: (كأن برذون زيد يا أبا عصام).

وقد توسع بعضهم في حالات الفصل بين المتضايفين(35)، والذي نراه أن الفصل بين المتضايفين يجب أن يقيد في أضيق حدوده، لأن كلاً من المتضايفين يفتقر إلى الآخر تركيبياً ودلالياً، ففي قولنا: (زيد مثل الأسد) و(المالُ غير مأسوف عليه) نلحظ حاجة المضاف إلى المضاف إليه؛ إذ إن المضاف لا تكتمل دلالته، ولا يفيد حكماً على المبتدأ إلا بذكر المضاف إليه مقروناً به، لأن الفصل بينهما يضعف قرينة التلازم، ويضيع الدلالة التي اكتسبها المضاف من المضاف إليه، يتضح لنا ذلك إذا فصلنا بين المضاف والمضاف إليه في المثالين السابقين: (زيد مثل- في الحرب- الأسد) و (المال غير- يوماً- مأسوف عليه)، بلا شك أننا نلحظ أن تركيب الإضافة قد تفكك وضاعت معالمه.

وكذلك فإن المضاف إليه مفتقر إلى المضاف من جهة العمل، فحركة الجر على المضاف إليه مكتسبة من تركبه مع المضاف، فهل من عامل يسوغ هذه الحركة بعد فك التركيب والفصل بين جزأيه.

وننبه إلى أن الفصل الذي ضربناه كان بأقرب صور الفصل قبولاً؛ إذ كان بالظرف والجار والمجرور، وهو ما لا يعتد به النحويون فصلاً، فرأوا أنك إذا فصلت بالظروف أو بالمجرورات كأنك لم تفصل، ويفسر ابن يعيش ذلك بقوله: "وإنما جاز بالظرف لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكان ذكرها وعدمها سيان، فلذلك جاز إقحامها"(36).

أقول: لقد بدا قبح الفصل بين المتضايفين على الرغم من أن الفاصل كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فما بالنا لو كان الفصل بغيرهما؟

وما أود أن أؤكده هنا أن المضاف والمضاف إليه يكونان في الحكم والإعراب والمعنى بمثابة الكلمة الواحدة التي تأخذ حكماً واحداً في الجملة، وترتبط بجزأيها ببؤرة الجملة ارتباطاً يجمع بينهما. لذلك أرى من الأنسب أن نقيد الفصل بين المتضايفين بما ورد في اللسان العربي الفصيح، فنحفظه ولا نقيس عليه حفاظاً على قرينة التلازم بينهما.

النموذج الثاني: الفصل بين الجار ومجروره

رأى النحويون أن الفصل بين الجار والمجرور أشد قبحاً من الفصل بين المتضايفين، لأن حروف الجر عوامل ضعيفة، فلا تقوى على العمل إذا لم تباشر معمولاتها من الأسماء، يقول ابن جني: "والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه"(37).

ولكنهم يتسمحون في الفصل بينهما بالزائد، فتقول: (جئتك بلا زاد) فتفصل بين الجار والمجرور بـ (لا) النافية(38). وتفصل كذلك بينهما بـ (كان) الزائدة نحو قول الشاعر:

سراةُ بني أبـي بكرٍ تسـامى
على كان المسومـة العـراب(39)

والذي دفعهم إلى قبول الفصل بين الجار والمجرور بالزائد هو نظرتهم إليه على أنه زائد على الهيئة التركيبية، وأن دخوله في الكلام كخروجه من الناحية التركيبية، فإذا فصلت بين المتلازمين بالزائد، فكأنك لم تفصل.

وأجازوا الفصل بين الجار ومجروره للضرورة الشعرية بالظروف والمجرورات، كقول الشاعر:

مخلّفة لا يستطاع ارتقـاؤهـا
وليس إلى – منها- النزول سبيل(40)

ففصل بين حرف الجر ومجروره بشبه الجمل (منها). ومنه قول الشاعر:

إن عمرا لا خير في- اليوم – عمرو
إن عمراً مكثِّـ ـر الأحـ ـزان(41)

ففصل بين حرف الجر والمجرور بالظرف (اليوم).

وأجاز النحويون هذا الفصل من جهتين: الأولى أنه للضرورة، والثانية أن الفصل بالظروف لا يعتد به، وتعليل ذلك عندهم أن الأحداث وغيرها لا تخلو من الدلالة على الزمان والمكان، فالظروف، وإن لم تذكر، حاضرة في الكلام، فكان ذكرها وعدمها سيان، لذلك جاز الفصل بها(42).

وهذا القول تعوزه الدقة، لأن الظروف، وإن كانت حاضرة في الكلام، فإنما تحضر في موقعها وليس موقعها بين الجار والمجرور، فلو حذفنا الظرف من قول الشاعر: (لا خير في – اليوم- عمرو) لقام في الذهن لأن الجملة تتضمن الدلالة عليه، ولكنه لا يقوم بين الجار والمجرور، وإنما يقدره الذهن في موضعه الأصلي بعد المجرور فتقول: (لا خير في عمرو اليوم) أو ربما تقدم على الجار والمجرور فتقول: (لا خير اليوم في عمرو) ولا يمكن في حال من الأحوال أن يقدر الذهن الظرف بين الجار والمجرور.

يضاف إلى ذلك أن الجار والمجرور يؤلفان معاً شبه جملة تحتل موقعاً إعرابياً، أو تتعلق بما يحتل موقعاً إعرابياً، وهي بهذا مرتبطة ببؤرة الجملة بمثابة المفردة الواحدة(43)، كما أن الاسم المجرور يأخذ معناه في الدلالة على الغاية الزمانية أو المكانية أو الاستعانة أو التبعيض إلى غير ذلك من المعاني من خلال حرف الجر، ولا أحسب أن الفصل

بينهما يبقي على هذه الدلالة واضحة، لذلك أرى أن الفصل بين الجار والمجرور مرفوض تركيبياً ودلالياً، فينبغي أن نحفظ ما ورد منه ولا نقيس عليه.

النموذج الثالث: الفصل بين الموصول وصلته

لم يجز النحويون الفصل بين الموصول وصلته، لأن الصلة من تمام الموصول، وهما كالجزء الواحد في التركيب النحوي. يقول ابن جني: "ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، ولو قلت: ضربت التي سوطاً أخوها جعفر، لم يجز، لأنك فصلت بالسوط، وهو أجنبي، بين الصلة والموصول. وصحة المسألة أن تقول: ضربت التي أخوها جعفر سوطاً، أو ضربت سوطاً التي أخوها جعفر، أو سوطاً ضربت التي أخوها جعفر، كل ذلك جائز"(44).

ولم يجيزوا كذلك الفصل بين أجزاء جملة الصلة بفاصل أجنبي، وهم يعنون بالأجنبي ما لم يكن من جملة الصلة نفسها، ففي قولك: (افعل ما تراه صواباً وادع إليه الآخرين) لا يجوز لك أن تقول: (افعل ما تراه- الآخرين- صواباً وادع إليه) لوجود فاصل أجنبي لم يفصل بين الصلة والموصول مباشرة، وإنما تخلل جملة الصلة ففصل بين أجزائها، وهذا الفصل ممتنع في قواعدهم.(45)

ولا يجيز النحويون الفصل بين الموصول وصلته بتابع الموصول، لأنه يضعف قرينة التلازم بينهما، فلا يصح قولك: (نجح الذي – المجتهد- اهتم بدروسه) ولا قولك: (فرحت بالذي – نفسه- زارني) وما إلى ذلك من الفصل بين الموصول وصلته بتابع الموصول، يقول العكبري: "والفصل بين الصلة والموصول بالصفة أو البدل غير جائز، لأن الموصول لم يتم، فلا يوصف ولا يبدل منه".(46)

ولكن النحويين أجازوا الفصل بين الموصول وصلته في حالات محددة، وهم يخصون هذه الحالات بالموصول الاسمي، أما الموصول الحرفي فلا يجيزون الفصل بينه وبين صلته مطلقاً.(47)

وأولى هذه الحالات أن يكون الفاصل جملة القسم كقول الشاعر:

ذاك الذي – وأبيك- يعرف مالكاً
والحق يدفع ترهات الباطل(48)

وثانية الحالات أن يكون الفاصل جملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب، نحو قولنا: (أنت الذي – يا عمر – انتظرتك طويلاً). وثالثة الحالات أن يكون الفاصل بالجملة المعترضة نحو قولنا: (والدتي التي – حفظها الله- تحيطني دائماً بالدعاء). ورابعة الحالات أن يكون الفاصل بـ (كان) الزائدة، نحو: (أكرمت الذي – كان- زارنا بالأمس).

ونلحظ أن الحالات الثلاث الأولى ترتد إلى حالة واحدة هي الفصل بالجملة المعترضة، لأن القسم جملة والنداء كذلك، وأي فصل بين متلازمين بالجملة يدعى اعتراضاً. فتكون المحصلة أن الفصل بين الموصول وصلته لا يجوز إلا بالاعتراض أو بـ (كان) الزائدة.

يضاف إلى ذلك أن الفصل بين الموصول وصلته بأجزاء جملة الصلة الواحدة جائز، لأن الفصل هنا لا يكون بالأجنبي، وإنما يكون ذلك بتقديم بعض أجزاء جملة الصلة على بعضها الآخر، ففي قولنا: (سررت بالضيف الذي زارني بالأمس) يجوز لك أن تقدم (بالأمس) وهي متعلقة بجملة الصلة (زارني) فتفصل بين الموصول وصلته، فتقول: (سررت بالضيف الذي – بالأمس- زارني).

وأحسب أن تقييد النحويين لحالات الفصل بين الموصول وصلته منطلق من حرصهم على دلالة التركيب النحوي، لأن الموصول اسم مبهم لا يحمل مدلولاً بعينه، فهو مفتقر دائماً إلى جملة الصلة، التي تكسبه الدلالة على المعنى، ويشكل معها وحدة واحدة تمثل أحد ركني الجملة، ويتمم مع ركنها الآخر المعنى، ويفيد الحكم.

ومعلوم أن الجملة قد تتم تركيبياً بركنيها: المسند والمسند إليه، دون أن يتم معناها، وذلك لافتقار أحد ركنيها إلى ما يكمل معناه(49)، كما هو الحال في الاسم الموصول، ففي قولنا: (هذا الذي تعرف البطحاء وطأته) يعرب النحويون (هذا) اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و(الذي) اسم موصول في محل رفع خبر، وهم يرون أن الجملة تامة تركيبياً عند هذا الحد. وليس الأمر كذلك من الناحية الدلالية، فما الدلالة التي تحملها جملة (هذا الذي)؟ بالتأكيد إنها جملة مفتقرة إلى الدلالة بسبب انفصام قرينة التلازم بين الموصول وصلته، لذلك أرى أن ما ذهب إليه أبو البقاء- فيما نسبه إليه الأزهري- صواب؛ إذ ذهب إلى أن المحل للموصول وصلته معاً، فلا يعرب (الذي) وحده خبراً، بل يعرب مع صلته في محل رفع خبر، كما هو الشأن مع الموصول الحرفي، فهم يؤولون مصدراً من الموصول الحرفي وصلته بحيث يحتل هذا المصدر المؤول محلاً إعرابياً(50).

النموذج الرابع: الفصل بين الموصوف وصفته

ذكر النحويون أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، وهم يعنون بالأجنبي ما ليس بصفة(51)، وذلك حرصاً منهم على تحقيق ظاهرة الاطراد في التلازم بين الأزواج التي ترتبط معاً برابط يشكل قرينة دالة على

معنى يرمي إليه منشئ الكلام، فيرون لذلك أن ما ورد عن العرب مفصولاً به بين الصفة والموصوف، لم يكن بأجنبي، وإنما هو متمم للقول، أو ربما كان للضرورة الشعرية.

وأكثر ما قبلوه من الفواصل التي تفصل بين الموصوف وصفته، الاعتراض؛ لأنه مسوق لخدمة الموصوف وتأكيد الكلام وبيان معانيه، فساغ الفصل به.

وقبل النحويون أن يفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي غير محض، من ذلك أنهم أجازوا الفصل بين الموصوف والصفة بمعمول الصفة، كقوله تعالى: "ذلك حشر- علينا- يسير"(52) فالجار والمجرور ليس أجنبياً تماماً عن الصفة، ومنه ما كان معمولاً للموصوف، نحو قولك: (تسرني قراءتُك الكتاب الجادةُ)، ومنه ما كان مفسراً لعامل الموصوف نحو قوله تعالى: "وإن امرؤ هلك ليس له ولد"(53)، فالفعل (هلك) الذي فصل بين الموصوف وصفته مفسر لعامل الفاعل (امرؤ)، لأن التقدير: (وإن هلك امرؤٌ هلك ليس له ولد)(54) ومن ذلك أيضاً أن يكون الفاصل مبتدأ يشتمل خبره على الموصوف، نحو قوله تعالى: "أفي الله شك فاطر السماوات والأرض"(55) وما إلى ذلك من الفواصل التي لا تكون أجنبية بصورة محضة.

وأجاز النحويون الفصل بين الموصوف وصفته بـ (كان) الزائدة، نحو قول الشاعر:

في غرف الجنة العليا التي وجبت
لهم هناك بسعيٍ- كان – مشكورِ(56)

وقد خرج النحويون ما ورد عن العرب من الشواهد التي فصل فيها بين الموصوف وصفته بغير الفواصل السابقة على الضرورة الشعرية، من ذلك قول الشاعر:

فصلقنـــا فـــي مـــراد صلقـــة
ـ وصـــداء- ألحقتهـــم بالثـــلل(57)

حيث فصل الشاعر بين الموصوف (صلقة) وصفته (ألحقتهم) بالمعطوف (صداء) لضرورة الشعر.

ويزداد قبح الفصل بين الموصوف وصفته إذا كان الموصوف مبهماً، فلا تقول: (مررت بهذا- والله- الرجل)(58)، وذلك لأن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من اتصالها بالموصوف الظاهر، لذلك ساغ قولهم: (مررت بزيد- والله- النشيط) لأن احتياج (زيد) للصفة أقل من احتياج (هذا) إليها.

ولا شك في أن الموصوف سواء كان مبهماً أو ظاهراً يطلب صفته ويستلزمها في سياق التركيب الذي وردا فيه، لأن الصفة عندئذ تكون مقصودة في الكلام فلا يحسن القول دون ذكرها، ولا يتضح معناها إلا من خلال ارتباطها بموصوفها، لأنهما يشكلان معاً كلمة واحدة مكونة من شقين كل واحد منهما يتمم الآخر، ويرتبطان معاً بمركز الجملة ليؤديا وظيفة دلالية واحدة.

وما قيل عن الموصوف وصفته يقال عن سائر التوابع، فلا يفصل بالأجنبي المحض بين المؤكد وتوكيد، ولا بين البدل وما أبدل منه، ولا المعطوف وما عطف عليه، لئلا تضعف قرينة التلازم بين هذه الأزواج. وتقرير النحويين لضرورة التلازم بين التابع ومتبوعه يتسق مع حرصهم على وضوح التراكيب النحوية واطرادها من خلال توفر قرينة التلازم.

والملاحظ أن الفصل بين التابع والمتبوع، وإن كان نادراً، إلا أنه أشيع من الفصل بين الجار والمجرور، أو بين المضاف والمضاف إليه، أو بين الصلة والموصول، لأن قوة الترابط بين التابع والمتبوع أضعف منها في الأزواج سالفة الذكر، وهذا يؤكد ما ذهب إليه ابن جني حين قرر أنه كلما زاد المتلازمان اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما(59).

النموذج الخامس: الفصل بين (لا) النافية للجنس واسمها

من القواعد المقررة عند النحويين أنّه لا يجوز الفصل بين الأداة ومدخولها، فلا يفصل عندهم بين الأدوات ومعمولاتها بأجنبي في سعة الكلام، لأن الأدوات محمولة في العمل على الأفعال، وهي فرع عليها، والفرع ينحط دائماً عن الأصل، فالأفعال تعمل متصلة بمعمولاتها ومفصولة عنها لأنها عوامل قوية، بينما الأدوات (وأعني بها الحروف خاصة) عوامل ضعيفة فلا تعمل إذا فصل بينها وبين معمولاتها، فلا يصح قولك: (لم حفظاً جيداً يحفظ الطالب القصيدة).

ولكنهم أجازوا ذلك في ضرورة الشعر إذا كان الفاصل بالظرف أو الجار والمجرور، من ذلك ما ذكره ابن عصفور في حديثه عن الفصل بين المتلازمين للضرورة: "ومنه الفصل بين الحروف التي لا يليها إلا الفعل في سعة الكلام وبين الفعل نحو قول الشاعر:

لـن – ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً –
أدع القتـال وأشهـد الهيجـاء

يريد: لن أدع القتال وأشهد الهيجاء ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً، ففصل بين لن والفعل المتصل بها" (60). والفاصل في هذا البيت ظرف، لأن (ما) مصدرية ظرفية تسبك مع ما بعدها بمصدر، فالمعنى: لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً.

ويعد التلازم بين (لا) النافية للجنس واسمها من أبرز المواضع التي نص النحويون على ضرورة تلازمها مع

معمولها لسببين: الأول تشترك فيه مع سائر الأدوات العاملة وهو أنها فرع في العمل على الأفعال فلا تعمل مفصولة عن معمولها. والثاني خاص بها؛ إذ تتركب مع اسمها تركيب خمسة عشر، يقول سيبويه: "اعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجل، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل من فيها رجل؟ ومع ذلك انهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها".(61)

لذلك تمسك النحويون بضرورة التلازم بينها وبين اسمها، وعدوهما جزءاً واحداً لا يفصل بعضه عن بعض، فإن فصل عنها اسمها ألغي عملها نحو قوله تعالى: "لا فيها غول"(62) لأنها لم تتركب مع اسمها فتشكل اسماً واحداً كخمسة عشر، يقول ابن يعيش: "لأن (لا) وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء، يدل على ذلك أنا إذا قلنا: (لا فيها رجل) فصلنا بين (لا) واسمها بظرف أو جار ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة الجحد بها، وبقاء معنى المنصوب، ومنه قوله تعالى: "لا فيها غولٌ".(63)

ونلحظ أن معتمد النحويين في منع الفصل بين (لا) النافية للجنس ومعمولها خاصة، وبين سائر الأدوات ومعمولاتها عامة، يختلف عما كنت قد أسلفته عن أهمية هذا التلازم بوصفه قرينة دالة على المعنى؛ إذ ربما يضيع المعنى أو تخفى معالمه في حالة الفصل بين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه، أو الموصول وصلته... الخ. فهي هنا تحافظ على المعنى واضحاً جلياً على الرغم من الفصل، فلا فرق في الدلالة على النفي بين قولنا في الاتصال: (لا غولَ فيها) وقوله تعالى في الانفصال: "لا فيها غولٌ" فهي- كما ذكر ابن يعيش- يصح بها الجحد مع الفصل، ويبقى معنى المنصوب.(64)

وأحسب أن معتمد النحويين في ضرورة التلازم بين (لا) ومعمولها منطلق من نظرية العامل وحدها، أي استجابة لمطلب تركيبي وليس من أجل قيمة دلالية، فضعف (لا) في العمل بوصفها فرعاً على الأفعال وقياسها على خمسة عشر يشكلان مانعاً من جواز الفصل بينها وبين اسمها، وليس الرغبة في المحافظة على المعنى واضحاً بعيداً عن اللبس، لأنه متحصل في حالتي التلازم والفصل.

النموذج السادس: الفصل بين فعل التعجب ومعموله

نص النحويون على ضرورة التلازم بين فعل التعجب والمتعجب منه، فلم يجيزوا الفصل بينهما بأجنبي، فلا يصح قولك: (ما أحسن الدرهم معطيك!) وأنت تريد: (ما أحسن معطيك الدرهم!)، ولا يصح قولك: (ما أحسن بزيد ماراً!) وأنت تريد: (ما أحسن ماراً بزيد!). وذلك لضعف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه،(65) فلا يتصرف فيه بالتقديم والتأخير أو الفصل ونحوه. وهذا ما عليه إجماع النحويين(66)، أعني عدم الفصل بأجنبي، ولكن ذهب جمهور النحويين إلى جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله في حالات منها أن يكون الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً شريطة أن يكونا متعلقين بفعل التعجب نحو قول الشاعر:

وقال نبي المسلمين: تقدمـوا
وأحبب إلينا أن تكـون المقدمـا(67)

حيث فصل بالجار والمجرور (إلينا) بين فعل التعجب (أحبب) ومعموله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، والجار والمجرور هنا متعلق بفعل التعجب.

ومثله قول الآخر:

خليلي ما أحرى – بذي اللب- أن يرى
صبوراً، ولكن لا سبيل إلى الصبر(68)

ففصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور الذي هو معمول فعل التعجب.

أما إذا كان الجار والمجرور غير متعلق بفعل التعجب لم يجز الفصل به، فلا يجوز أن تقول في نحو: (ما أفضلَ المنفقَ على الفقراء!): (ما أفضل على الفقراء المنفق!)؛ لأن الجار والمجرور متعلق بالمنفق لا بفعل التعجب.

وذهب مجموعة من النحويين كالأخفش والمبرد(69) إلى منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور أو الظرف مطلقاً، أي سواء أتعلقا بفعل التعجب أم لم يتعلقا؟ وذلك لسببين: الأول وقد سلف ذكره وهو ضعف فعل التعجب ولشبهه بالأسماء، فيصير فرعاً في العمل على الأفعال، والفرع ينحط عن الأصل في العمل. أما السبب الثاني فهو ما ذهبوا إليه من أن التعجب يجري مجرى الأمثال، للزومه طريقة واحدة، وكما هو معلوم فإن ألفاظ الأمثال مقصورة على السماع، نحو قولهم: (الصيفَ ضيعت اللبن) فإنه يقال بلفظ المؤنث وإن كان المخاطب مذكراً.(70)

ودفع المجيزون الحجة الأولى بقول: "إن فعل التعجب وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة (إن) في الحروف، وأنت تجيز الفصل في (إن) بالظرف من نحو: (إن في الدار زيداً، وليت لي مثلك صديقاً) وإذا جاز ذلك في الحروف كان

في الفعل أجوز وإن ضعف، لأنه لا يتقاصر عن الحروف".(71)

والملاحظ أن حجة الفريقين منطلقة من نظرية العامل، فالقول بجواز الفصل بين هذين المتلازمين أو منعه يأتي مراعاة لأحكام نظرية العامل وسعياً لتحقيق الاطراد فيها، وليس من أجل تحقيق الغاية الأساسية للتلازم التي تقضي بضرورة الاتصال بين المتلازمين بوصفه قرينة دالة على المعنى ومسهمة في وضوحه وجلائه، فقد يتضح المعنى مع الفصل نحو ما ورد عن العرب: (ما أحسن – بالرجل - أن يصدقَ، وما أقبح به أن يكذب!) (72) فإن الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه لم يضعف العلاقة بينهما، وبقيت قرينة التلازم واضحة ودالة على المعنى على الرغم من الفصل، وما منع بعض النحويين من قبول ذلك إلا سعيهم إلى مراعاة أحكام نظرية العامل التي ترى في فعل التعجب عاملاً ضعيفاً، وعليه فلا يجوز التصرف فيه بالفصل بينه وبين معموله.

وحقيقة الأمر غير ما ذهب إليه المانعون من جواز الفصل، لأن الشواهد على الفصل بالظرف أو الجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب كثيرة، ولا تقتصر على الشاهدين اللذين أوردناهما آنفاً، فمن ذلك قول أوس بن حجر:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمـها
وأحـر -إذا حالت- بأن أتحـولا(73)

وقول الآخر:

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته
ومدمـن القرع للأبواب أن يلجا(74)

بل ربما وجب الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب، نحو: (ما أحسن -بالرجل- أن يصدق!) لأن معمول فعل التعجب (أن يصدق) مشتمل على ضمير يعود على المجرور، فيجب أن يتقدم المجرور لئلا يعود الضمير على متأخر.

يتضح لنا مما سبق أن حرص النحويين على ضرورة الاقتران بين هذه النماذج النحوية المتلازمة، إما أن يكون ناشئاً من إحساسهم بافتقار أحد المتلازمين للآخر، فلا تتضح القيمة الدلالية للمتلازم الواحد بانفصاله عن الآخر، لأنهما معاً يكونان في التركيب النحوي كالشيء الواحد، وهما – معاً- يؤديان وظيفة نحوية ذات قيمة دلالية واحدة من خلال ارتباطهما معاً ببؤرة الجملة، وليس كل واحد على حدة. وإما أن يكون استجابةً لأحد أهم مطالب القواعد التركيبية التي تتمثل في حرص النحويين الشديد على اطراد أحكام نظرية العامل، كما تبين في مسألة قوة العامل وضعفه، فالضعيف لا يتصرف فيه بالفصل، فيحكمون بضرورة اتصال المتلازمين.

وتبين كذلك أن الذي يجعل النحويين يقبلون بالفصل بين الأزواج المتلازمة في بعض الحالات، إما أن يكون راجعاً لطبيعة العلاقة التي تربط بين المتلازمين؛ فقد تضعف هذه العلاقة فيسوغ الفصل بين المتلازمين؛ أو ربما كانت هذه العلاقة قادرة على المحافظة على وجودها على الرغم من انفصال المتلازمين، وإما أن يكون راجعاً إلى نوع الفاصل الذي يفصل بين المتلازمين ؛ فهل هو أجنبي عن المتلازمين أم يتّصل بأحدهما بسبب؟ أو هل هو مما يتوسع فيه في الكلام أم مما يلتزم موقعاً محدداً ؟ فبالنظر إلى هذه الأمور رضي النحويون بخرق قرينة التلازم في حالات ورفضوه في أخرى.

الهوامـش

(1) ينظر ابن جني، الخصائص، ج2، ص 397.

(2) السابق، ج2، ص 392 .

(3) ابن جني، الخصائص، ج2، 397.

(4) ينظر:حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص 223.

(5) ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، 305.

(6) ينظر ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 79. وعمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 190. والخولي، قواعد تحويلية للغة العربية.

(7) التلازم هو استلزام بعض المفردات النحوية لمفردات أخرى بحيث تتحد معها اتحادا وظيفيا، وترتبطان معا ببؤرة الجملة وتؤديان معنى واحدا. ينظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 189.

(8) التقديم والتأخير من القواعد التحويلية التي يلجأ إليها الناطق اللغوي لإكساب الجملة معنى إضافيا فوق المعنى الأساسي.

(9) الحذف هو عنصر من عناصر التحويل يكون بإسقاط جزء من أجراء الجملة، سواء أكان هذا الجزء أساسيا أم ثانويا.

(10) لا نعني بالزيادة في هذا البحث المعنى الذي ذهب إليه التحويليون، إنّما نعني به أن يذكر لفظ في الجملة لا يرتبط ببؤرتها ارتباطا تركيبيا ودلاليا، فيصح الاستغناء عنه من غير أن يختلّ تركيب الجملة أو يفسد المعنى الأساسي لها.

(11) الأعراف، الآية 157.

(12) المائدة، الآية119.
(13) الكوثر، الآية 3.
(14) ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص2.
(15) ينظر: ثعلب، مجالس ثعلب، ج2، ص354.
(16) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص46. وابن هشام، مغنى اللبيب، 641.
(17) ينظر: حسان، البيان في روائع القرآن، ص183.
(18) ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص 288.
(19) مجهول القائل، ابن عصفور، الضرائر، ص200.
(20) البيت لعمرو بن قميئة، وهو في ديوانه، ص182. والجرجاني، المقتصد، ج1، ص447.
(21) سيبويه، الكتاب، ج1، ص92.
(22) بلا نسبة وهو في السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص287.
(23) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص149. وينظر حسن، النحو الوافي، ج3، ص358.
(24) ينظر ابن جني، الخصائص، ج2، ص390.
(25) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص20،19.
(26) الأنعام، الآية 137.
(27) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص71.
(28) السابق، ج2، ص72.
(29) ينظر الألوسي، روح المعاني، 253/13.
(30) إبراهيم، الآية 47.
(31) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2.
(32) البيت لأبي حية النميري، وهو في ديوانه، ص163. وفي سيبويه، الكتاب، ج1، ص91. والشنقيطي، الدرر اللوامع، ج5، ص45.
(33) البيت لمعاوية بن أبي سفيان، وهو في شرح التصريح، 59/2. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص73. والشنقيطي، الدرر اللوامع، ج5، ص46.
(34) البيت بلا نسبة وهو في ابن جني، الخصائص، ج2، ص404. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص74.
(35) ينظر حسن، النحو الوافي، ج3، ص53-59.
(36) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص23.
(37) ابن جني، الخصائص، ج2، ص397.
(38) هذا مذهب البصريين في (لا)، بينما يرى الكوفيون أن (لا) – هنا- اسم بمعنى (غير) فتكون هي المجرورة بحرف الجر، و (زاد) مضاف إليه. ينظر في ذلك ابن هشام، مغني اللبيب، ص322.
(39) البيت مجهول القائل، وهو في شرح ابن عقيل، ج1، ص247.
(40) البيت بلا نسبة، وهو في ابن جني، الخصائص، 395/2.
(41) البيت بلا نسبة وهو في شرح الأشموني، 302/2، والسيوطي، همع الهوامع، 37/2.
(42) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص23.
(43) ينظر خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص199.
(44) ابن جني، كتاب اللمع في العربية، ص189، 190.
(45) ينظر أبو البقاء محب الدين، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص128.
(46) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص226.
(47) ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ص133.
(48) جرير، ديوانه، ص580.
(49) ينظر عبد الله المصري، رسالة المباحث المرضية، ص57، 58.
(50) ينظر الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص55.
(51) ينظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص222.
(52) سورة ق،الآية 44.
(53) النساء، الآية176.
(54) ينظر البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج1، ص285.
(55) إبراهيم، الآية10.
(56) ضرائر ابن عصفور، ص77.
(57) ابن جني، الخصائص، ج2، ص398.
(58) ذكرت هذا المثال متابعة للجرجاني، والأفضل في إعراب (الرجل) أن تكون بدلاً من اسم الإشارة.
(59) ابن جني، ج2، ص392.
(60) ابن عصفور، الضرائر، ص201.
(61) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276.
(62) الصافات، الآية 47.
(63) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص109.
(64) ينظر السابق، ج2، ص109.
(65) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص149.
(66) ينظر نفسه، ج7، ص149. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص136.
(67) البيت لعباس بن مرداس، وهو في شرح ابن عقيل، ج2، ص136.
(68) البيت مجهول القائل، وهو في شرح ابن عقيل، ج2، ص137.
(69) ينظر المبرد، المقتضب، ج4، ص178. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج1، ص157.
(70) ينظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج7، ص150.
(71) السابق ، ج7، ص150.
(72) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، الهامش، ج2، ص137.
(73) البيت لأوس بن حجر، ديوانه، ص83.
(74) البيت لمحمد بن يسير، شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، ص1175.

المصـادر والمراجـع

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (ت669هـ)،

- شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، 1980م، وزارة الأوقاف العراقية، ط1.
- ضرائر الشعر، تحقيق إبراهيم محمد، 1980م، بيروت، دار الأندلس.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت769هـ)،

- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1990م، دار الخير، ط1، بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، 1980م، دار الفكر، ط1، دمشق.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1991م، المكتبة العصرية، ط1، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، ط1.

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق عبد الكريم مجاهد، 1996م، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت.

الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، 1982م، ط3، بيروت.

الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1955م، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)،

- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، 1957م، المجمع العلمي العربي، ط1، دمشق.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1982م، دار الفكر.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود،1993م، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

أوس بن حجر، ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، 1986م، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

أولمان، ستيف، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشير، 1997م، دار غريب، ط12، القاهرة.

البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، 1989م، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة.

البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير (ت658هـ)، تفسير البيضاوي، تحقيق عبد القادر عرفات، 1996م، دار الفكر، بيروت، طبعة جديدة.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت291هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، 1980م، دار المعارف، ط4،القاهرة

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، 1982م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ط1، بغداد.

جرير بن عطية (ت110هـ)، ديوان جرير، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، ط3، مصر.

حسان، تمام، 1993، 1973،

- البيان في روائع القرآن، ط1، عالم الكتب.
- اللغة العربية معناها ومبناها، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسن عباس، 1975م، النحو الوافي، ط5، دار المعارف، القاهرة.

الخولي، محمد علي، 1981م، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض.

الداية، فايز، 1985م، علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق.

الزمخشري، محمود بن عمر الخوارزمي (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، حققه عبد الرزاق المهدي، 1997م، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، 1991م، دار الجيل، ط1، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)،

- الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، 1984، ط1، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، 1977م، ط1،مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار البحوث العلمية، الكويت.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت133هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العربية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، 1994، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت.

عباس بن مرداس، ديوان عباس بن مرداس، تحقيق وجمع يحيى الجبوري، 1975م، ط1، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

العكبري، أبو البقاء محيي الدين عبد الله بن الحسين (ت616هـ)،

- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، 1976م، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي،القاهرة.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، 1995م، دار الفكر، ط1،دمشق.

عمايرة، خليل أحمد، 1984م، في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، عالم المعرفة- جدة.

عمر، مختار، 1988م، علم الدلالة، عالم الكتب، ط2، القاهرة.

المرزوقي، أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، 1968م، ط2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

المصري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (761هـ)، رسالة المباحث المرضية، تحقيق مازن المبارك، 1987م، دار ابن كثير، ط1، دمشق.

Syntactic Distinction Between Structure and Value Significance

Abdul-Aziz M. Ali*

ABSTRACT

This study aims at investigating the structured efforts of grammarians, to confirm the fact that Arabic language did not ignore syntax.

It presents this in two major frames: First, the direct distinction which represents the relationship that maintains the significance, the second is the indirect or extraordinary distinction, which represents the relationship that contains a hidden significance.

Results of this study reveal that grammarians permitted this distinction in some cases and prevented it in other cases, based on rules of structured distinction and its relation to structured roots that allow this structured distinction to take place.

KEYWORDS: Structure, semantics, concomittance, transformation, accepted disconnection.

---

* Princess Alia University College, Al-Balqa Applied University, Amman, Jordan. Received on 12/10/2004 and Accepted for Publication on 7/3/2005.